

Distr.: General
26 March 2021
Arabic
Original: English



بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا

تقرير الأمين العام

مقدمة

1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 2545 (2020) الذي مدّد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، وقرار المجلس 2366 (2017) الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ ولاية البعثة كل 90 يوماً. ويغطي التقرير الفترة من 29 كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى 26 آذار/مارس 2021.

2 - اقترح الأمين العام في تقريره السابق عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2020/1301) خمس أولويات للتنفيذ الشامل للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم في عام 2021 على أساس طابعها التعاضدي، وهي: ضمان الحماية والأمن للمقاتلين السابقين والمجتمعات المتضررة من النزاع والزعماء الاجتماعيين؛ وضمان استدامة عملية إعادة الإدماج؛ وتعزيز وجود الدولة المتكامل في المناطق المتضررة من النزاع؛ وتعزيز الحوار البناء بين الطرفين؛ وتعزيز الشروط اللازمة لتحقيق المصالحة. وحيث إن الاتفاق قد بلغ شوطاً مهماً من سنته الخامسة من التنفيذ، فإن تحقيق تقدم مطرد في عام 2021 في هذه المجالات ذات الأولوية سيسهم في توطيد السلام على المدى الطويل.

التطورات الرئيسية

3 - من أهم التطورات التي شهدتها عملية السلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير الاجتماع الذي جمع في 10 آذار/مارس بين رئيس كولومبيا إيفان دوكي ورئيس حزب "كومونيس" (المسمى سابقاً حزب القوة الشعبية الثورية البديلة) رودريغو لوندونيو، لمناقشة حالة تنفيذ الاتفاق النهائي. وخلال هذا الحوار البناء الذي يسهّره الممثل الخاص للأمين العام لكولومبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، أكد الطرفان مجدداً التزامهما بالاتفاق النهائي، واتفقا على العمل معاً على وضع خريطة طريق للفترة المتبقية من المهلة الزمنية المتوخى أن يتم فيها التنفيذ الشامل لهذا الاتفاق، واتفقا كذلك على مضاعفة الجهود لتعزيز عمليات إعادة إدماج المقاتلين السابقين وإحكام ضمانات أمنهم. وحضر الاجتماع أيضاً المستشار الرئاسي لتحقيق

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 6 نيسان/أبريل 2021.



الرجاء إعادة استعمال الورق

060421 310321 21-03819 (A)



الاستقرار والإدماج، والمفوض السامي للسلام، وممثل حزب "كومونيس" لدى المجلس الوطني لإعادة الإدماج، وأعربوا جميعاً عن استعدادهم لبذل جهود منسقة لتحسين تنفيذ الاتفاق النهائي.

4 - وانعقدت الجمعية الوطنية الاستثنائية الثانية لحزب القوة الشعبية الثورية البديلة، وهي الهيئة العليا لاتخاذ القرارات في هذا الحزب السياسي، في الفترة من 22 إلى 24 كانون الثاني/يناير، وشارك فيها عشرات المندوبين من جميع أنحاء البلد. وإضافة إلى استعراض برنامج الحزب واستراتيجيته للانتخابات المزمع إجراؤها في عام 2022، صوّت الأعضاء على إعادة تسمية الحزب ليُصبح اسمه حزب "كومونيس".

5 - وفي 26 كانون الثاني/يناير، وجّه الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام أول لائحة اتهام له في القضية رقم 01، المتعلقة بأخذ رهائن وحالات جسيمة أخرى من الحرمان من الحرية، إلى ثمانية أعضاء سابقين في أمانة القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي (أحدُهم مُتوقّى)، ومنهم رئيس حزب "كومونيس" واثنان من أعضاء هذا الحزب في مجلس الشيوخ. وهذه هي المرة الأولى التي يُتهم فيها قادة سابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية منها التعذيب والعنف الجنسي والتشريد القسري والاغتيال. وحدّد الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام ما عدده 21 396 ضحية اختطف (21 في المائة منهم نساء و 5 في المائة أطفال) من بينهم مدنيون وأفراد من قوات الأمن العام. وتدفعُ لائحة الاتهام بالمسؤولية الجنائية للمتهمين إما من منطلق أنهم جناة غير مباشرين بحكم إصدارهم أوامر إلى مرؤوسيهيهم أو من منطلق المسؤولية القيادية. وأهل الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام المتهمين حتى 30 نيسان/أبريل 2021 للاعتراف بمسؤوليتهم وتقديم الملاحظات والأدلة، وأمرهم بتقديم خطة مفصلة للمساعدة في إيجاد المفقودين. ويمكن للضحايا ومكتب المفتش العام أن يُقدّموا هم أيضاً ملاحظات في غضون المهلة نفسها. وفي شباط/فبراير، أصدر ستة قادة سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي مَن صدرت في حقهم لائحة الاتهام بياناً طلبوا فيه الصفح عن الجرائم التي ارتكبوها معترفين بمسؤوليتهم عنها.

6 - وفي شباط/فبراير، أصدر الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام استراتيجيته لأولويات التحقيق في القضية 03 المتعلقة بعمليات القتل خارج نطاق القضاء التي ارتكبتها قوات الأمن العام والتي أُفيد زوراً بأنها وفيات ناجمة عن الاقتتال. وذكر الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام أنه سيطبق نهجاً تصاعدياً، حيث يبدأ بالتحقيق مع الجناة المحليين ذوي الرتب الدنيا ثم المسؤولين من مستويات أعلى فأعلى. وذكر هذا الجهاز أيضاً أنه حدد أن عدد الضحايا القتلى بين عامي 2002 و 2008 يبلغ 6 402 قتيلاً، وهذا رقم أعلى من العدد الذي أبلغ عنه سابقاً مكتب الادعاء العام وهو 2 248 قتيلاً، وأفاد الجهاز بأنه توصّل إلى هذا العدد بعد إنجاز عملية مسهبة من التحقق من المعلومات الواردة من كيانات الدولة ومنظمات المجتمع المدني.

7 - وأثارت الإعلانات التي أصدرها الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام ردود فعل متنوعة تعكس حالة الاستقطاب التي لا تزال تطرح تحدياً أمام عملية العدالة الانتقالية. وأشادت الجهات الفاعلة الوطنية الدّاعمة لعملية السلام والمجتمع الدولي بأعمال هذا الجهاز باعتبارها خطوات رئيسية نحو معرفة الحقيقة وإنصاف الضحايا، وأهابوا مجدداً بجميع المعنيين، في الوقت نفسه، أن يحترموا استقلال هذا الجهاز حتى يتسنى له إنجاز عمله البالغ الأهمية.

8 - وفي آذار/مارس، أثارت أنباء عن قصف القوات المسلحة معسكر جماعة منشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في مقاطعة غوافياري وسقوط عدة قتلى نتيجة ذلك، حالة من القلق والجدل بشأن ما تردد عن وجود أطفال مجندين بين الضحايا. والسلطات الجنائية والقضائية منكبة على التحقيق في ذلك.

9 - وبدأت الحكومة في تنفيذ استراتيجيتها للتفويض ضد مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وهي تتخذ خطوات لضمان أن تتوفر اللقاحات لمن تستهدفهم البرامج المتعلقة بإرساء السلام، بمن فيهم المقاتلون السابقون.

حماية وأمن المقاتلين السابقين والمجتمعات المتضررة من النزاع والزعماء الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان

الهجمات ضد المقاتلين السابقين

10 - رغم جهود السلطات المعنية، استمر حدوث عمليات قتل للمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل 14 محارباً سابقاً (13 رجال وامرأة واحدة)، مما رفع عدد المقاتلين السابقين القتلى منذ توقيع الاتفاق النهائي إلى 262 قتيلاً (منهم 7 نساء)، إضافة إلى 59 محاولة قتل (لما عدده 56 رجلاً و 3 نساء) و 21 حالة اختفاء (جميع المختفين رجال).

11 - ولا يزال المقاتلون السابقون يضطرون إلى الرحيل عن أماكن إقامتهم حفاظاً على سلامتهم. وثلاثة من المقاتلين السابقين الذين قُتلوا مؤخراً اضطروا إلى مغادرة الأماكن التي كانوا يخضعون فيها لعملية إعادة إدماجهم بسبب التهديدات، وقُتل أحدهم بعد أن فرّ من مقاطعة كاوكا عقب محاولة اغتياله مرتين وقتل اثنين من إخوته. وفي مقاطعة أنتيوكيا، فرّ عشرات المقاتلين السابقين مؤخراً من بلديتي إلباغري وإيتوانغو لأسباب أمنية.

12 - وقدمت السلطات الوطنية والإقليمية الدعم إلى بعض هذه الحالات من خلال قيامها بعمليات إجلاء، لكن خريطة الطريق التي أعلن عنها المستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والإدماج في العام الماضي لم تُوضع بعد موضع التنفيذ. كما أن أقارب المقاتلين السابقين عرضة هم أيضاً للتهديدات، ولا سيما القُراء والأطفال، لكن لا توجد آليات محددة لتقديم الدعم إليهم.

التدابير الاحترازية الصادرة عن الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام

13 - في كانون الثاني/يناير، كرّر الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، في إطار التدابير الاحترازية الصادرة في تموز/يوليه 2020 لحماية المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، توجيه أمره إلى المستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والإدماج، بصفته رئيس اللجنة التقنية المعنية بالأمن والحماية، بتقديم الخطة الاستراتيجية لأمن وحماية المقاتلين السابقين. ووجّه هذا الجهاز كذلك أمراً للوحدة الوطنية للحماية بأن تُسرع في تعيين حراس شخصيين جُدد تلقّت مبلغاً إضافياً قدره 3,8 ملايين دولار في أيلول/سبتمبر لتغطية تكاليفهم.

14 - وفي شباط/فبراير، أصدر الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام بياناً أعرب فيه عن القلق إزاء عدم كفاية التدابير التي اتخذتها الحكومة وكيانات الدولة لحماية المقاتلين السابقين، وإزاء القصور الملحوظ في تنسيقها. وحدد مهلة جديدة مدتها 15 يوماً للمفوض السامي للسلام، بوصفه الأمين الفني للجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية، ليُقدّم المبادئ التوجيهية للسياسة العامة لتفكيك الجماعات المسلحة غير القانونية والمنظمات الإجرامية وشبكات دعمها. وأصدر الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام أيضاً أوامر جديدة إلى كيانات أخرى، منها مكتب أمين المظالم ووزارة الداخلية ومكتب الادعاء العام ووزارة الدفاع، حيث أمرها باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع هذا العنف والتصدي له.

15 - وفي آذار/مارس، قدّم المستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والإدماج الخطة الاستراتيجية المقترحة للأمن والحماية إلى المديرية الفرعية للوحدة الوطنية للحماية ليُقدّم حزب "كومونيس" ملاحظاته بشأنها. وقدمت الحكومة أيضاً المبادئ التوجيهية للسياسة العامة لتفكيك الجماعات المسلحة غير القانونية المشار أعلاه إلى أن الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام طلب تقديمها.

16 - وعُيّن 256 حارساً شخصياً (منهم 47 امرأة) في إطار ملء الشواغر في الوحدة الوطنية للحماية البالغ عددها 686 شاغراً، وذلك بعد تلقي الوحدة أموالاً إضافية؛ ومُنحت جميع وظائف محلي المخاطر البالغ عددها 36 وظيفة، واعتمدت خطة عمل لتلّبي بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2021 طلبات الحماية المعلقة التي يزيد عددها على 1 000 طلب. ونُفذت حتى حينه 302 خطة للحماية اللصيقة، منها 59 خطة لحماية مقاتلات سابقات، و 49 تدبيراً من تدابير الحماية الجماعية.

17 - وما زالت المقاتلات السابقات في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي والعضوات في حزب "كومونيس" يواجهن تحديات أمنية، لكن إنشاء لجان لتقديم توصيات متعلقة بالشؤون الجنسانية ضمن آليات الضمانات الأمنية المنشأة بموجب الاتفاق النهائي يُشكّل خطوة إيجابية، بما في ذلك في اللجنة التقنية المعنية بالأمن والحماية وفي المنظومة الأمنية الشاملة المتعلقة بممارسة العمل السياسي. ولهذه اللجان أهمية بالغة في معالجة المخاطر التي تواجه النساء، وتعزيز القدرات المؤسسية في مجال الشؤون الجنسانية. غير أنه لا يزال من الضروري إقرار وتنفيذ استراتيجية خاصة بحماية المقاتلات السابقات، على نحو ما تنص عليه السياسة الوطنية لإعادة الإدماج، حتى تُعالج المخاطر الأمنية الخاصة بهنّ.

وحدة التحقيقات الخاصة بمكتب الادعاء العام

18 - تُواصل وحدة التحقيقات الخاصة التحقيق في الاعتداءات التي ارتكبت ضد عناصر سابقة في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، وأبلغت عن إصدار 35 إدانة، وبلغ 25 قضية مرحلة المحاكمة، في حين توجد 42 قضية قيد التحقيق، وصدرت أوامر بإلقاء القبض في 47 قضية. وأصدرت الوحدة 275 أمراً بإلقاء القبض على أشخاص يُزعم أن لهم صلة بتلك الاعتداءات، ومنها 56 أمراً لإلقاء القبض على مدبرين لها، وقد أُلقي القبض على 17 منهم. ولم يُنفذ بعد 125 أمراً بإلقاء القبض. وأبلغ عن صدور حكم إدانة واحد في قضية قتل أحد القادة السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي الذي كان أحد قادة عملية إعادة الإدماج وأُبلغ عن مقتله في تشرين الأول/أكتوبر 2019 في تقرير سابق للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2019/988)؛ وأُلقي القبض في 10 آذار/مارس على شخص يُزعم أن له صلة بهذه القضية.

19 - ومهمة وحدة التحقيقات الخاصة المتمثلة في تفكيك التنظيمات الإجرامية هي مهمة أساسية في مكافحة الإفلات من العقاب وضمان عدم التكرار، ولا يمكن إنجازها إلا بدعم من الكيانات الأخرى المعنية، ولا سيما قوات الأمن العام والجهاز القضائي. ونظراً لمحدودية الموارد وارتفاع عدد القضايا في مقاطعات مثل أنتيوكيا وكاوكا ونارينيو، فمن بالغ الأهمية تعزيز القدرات القضائية المحلية.

نشر قوات الأمن العام

20 - يتواصل النشر الأمني الوقائي لوحدات الجيش والشرطة في محيط المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، مما يكفل الأمن والحماية لنحو 2 600 من المقاتلين السابقين وأفراد أسرهم. غير أن الأمن خارج نطاقها لا يزال يشكل تحدياً جسيماً. وتُستقّ البعثة مع وزارة الدفاع ومع الشرطة لمتابعة المخاطر الأمنية المعرض لها المقاتلون السابقون وللتصدي لها، مع التركيز على أولئك الذين يعيشون خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج. ومن شأن تعزيز الحوار بين المقاتلين السابقين وقوات الأمن العام، في سياقات منها الآلية الثلاثية للأمن والحماية، أن يُتيح إرساء تدابير حسنة التوقيت وعلى قدر أكبر من الفعالية.

الهجمات ضد الزعماء الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمعات المتضررة من النزاع

21 - تلقت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان معلومات عن 24 حالة قتل ومدافعين عن حقوق الإنسان وزعماء اجتماعيين (حالة واحدة موثقة و 23 حالة قيد التحقق منها) من بينهم أربع نساء. وسبعة من هؤلاء القتلى من زعماء الشعوب الأصلية. والمقاطعات التي سُجّل بها أكبر عدد من الحالات هي سيزار وباي ديل كاوكا ونارينيو. ووُثِّقت 10 حالات قتل كبرى، ويجري التحقق من 12 حالة.

22 - ووُثِّقت البعثة أعمال عنف ارتكبت ضد أعضاء أحزاب سياسية من مختلف الأطياف السياسية. ففي أرجيليا بمقاطعة كاوكا، اختطف زعيم معروف وعضو في المجلس البلدي اسمه فيرميليانو مينيسيس ثم قُتل في كانون الثاني/يناير. وتسبّب قتله في رحيل 11 عضواً آخرين في المجلس البلدي تلقوا هم أيضاً تهديدات بالقتل. وتُبرز هذه الحالة أهمية زيادة استخدام المنظومة الأمنية الشاملة المتعلقة بممارسة العمل السياسي من أجل تعزيز تدابير الوقاية والحماية لجميع الأحزاب السياسية، ولا سيما في ضوء الانتخابات المقبلة المزمع إجراؤها في عام 2022.

23 - ولا يزال التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج الشامل لوقاية القيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان محدوداً. وقد عُقدت اجتماعات لتعريف السلطات المحلية بالبرنامج ولجعلها تُمسك بزمامه؛ بينما لا يزال المشروع التجريبي في بوتومايو يواجه تحديات بسبب محدودية القدرات المؤسسية.

24 - وفي 3 شباط/فبراير، أعلن الرئيس عن استراتيجية جديدة لتوحيد الأرقام المتباينة لحالات قتل الزعماء الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وذلك عن طريق إنشاء فريق عامل مشترك بين قطاعات متنوعة يضم الحكومة ومكاتب الادعاء العام وأمين المظالم والمفتش العام. وأُعريت منظمات المجتمع المدني عن قلقها من أن تعوق هذه المبادرة استقلال كيانات الدولة التي هي كيانات حاسمة في منع هذا النوع من الجرائم وفي التصدي لها.

الديناميات الإقليمية للعنف في كولومبيا

25 - يعود تركُّز أعمال العنف في بعض المناطق إلى البسط المحدود لسلطة الدولة، وارتفاع مستويات الفقر، وانتشار الجماعات المسلحة غير القانونية والمنظمات الإجرامية المتنافسة على التحكم في الاقتصادات غير المشروعة. وتركزت أغلبية أعمال العنف ضد المقاتلين السابقين والزعماء الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وضد المجتمعات، منذ توقيع الاتفاق النهائي، في 25 بلدية في مقاطعات أنتيوكيا وكاوكا وكاكيتا وغوافياري وميتا ونارينيو وشمال سانتاندر وبوتومايو وبايي ديل كاوكا. كما أن الأوضاع الأمنية تدهورت في مناطق شهدت تحسناً خلال السنوات القليلة الماضية، مثل مناطق الحدود بين مقاطعات كاكيتا وغوافياري وميتا وجنوب مقاطعة بوليفار. وثلاثة أرباع حالات قتل المقاتلين السابقين التي سجلتها البعثة منذ توقيع الاتفاق النهائي وقَّعت في مناطق ريفية، ووقع ما يزيد قليلاً على نصفها في تلك البلديات الخمس والعشرين التي توجد بها 10 من 24 منطقة إقليمية سابقة للتدريب وإعادة الإدماج، وتوجد بها كذلك مناطق إعادة إدماج جديدة.

26 - ولا تزال ترتكب أعمال عنف ضد المجتمعات في مقاطعات مثل أنتيوكيا وكاوكا وتشوكو وقرطبة ونارينيو وشمال سانتاندر وبايي ديل كاوكا. وتبعث الحالة في منطقة المحيط الهادئ على القلق بصفة خاصة، حيث يقع آلاف المدنيين في مرمى النيران المتبادلة بين الجهات المسلحة غير القانونية وبين هذه الجهات وقوات الأمن العام. وتتجلى آثار ذلك في المعدلات الهائلة لنزوح المدنيين وبقائهم منعزلين في مناطقهم، وأثَّرت هذه الحالة في 13 422 نسمة (منهم 5 574 طفلاً) على مستوى مجموع البلاد في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، وأثَّرت في مجتمعات الشعوب الأصلية أكثر من غيرها، وفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

27 - وتدهورت حالة الأمن تدهوراً شديداً في بوينافينتورا، وأثَّرت الاشتباكات بشدة في آلاف المدنيين الذين اضطروا إلى الانعزال في مناطقهم أو الرحيل عنها. وفي آذار/مارس، أصدر المؤتمر الأسقفي لكولومبيا بياناً يُدين العنف ضد المدنيين، ويستنكر التهديدات الموجهة إلى أسقف بوينافينتورا، ويدعو إلى إيجاد حلول دائمة للحالة.

28 - وأصدر مكتب أمين المظالم أربعة إنذارات مبكرة لبلديات في مقاطعات أمازوناس وكاوكا وكاكيتا وشمال سانتاندر وبوتومايو وبايي ديل كاوكا. وتعمل وزارة الداخلية على تعزيز اللجنة المشتركة بين القطاعات للرد السريع على الإنذارات المبكرة على الصعيدين الوطني والإقليمي من خلال تكريس موظفين لمتابعة توصيات مكتب أمين المظالم. وأصبح ممثلون حكوميون رفيعو المستوى، منهم وزير الداخلية، يُشاركون في جلسات اللجنة المشتركة بين القطاعات على الصعيد الإقليمي حتى تُنسَق على وجه أفضل التدابير المناسبة للتصدي للمخاطر المحددة في الإنذارات المبكرة.

اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية

29 - في كانون الثاني/يناير، وخلال اجتماع إقليمي للجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية عُقد في أرجيليا بمقاطعة كاوكا، أعرب المفوض السامي للسلام عن التزامه بتتبع حالة أعضاء المجلس البلدي لهذه المدينة الذين رحلوا عنها قسراً.

30 - وفي آذار/مارس، عرضت الحكومة، خلال اجتماع للجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية ترأسه الرئيس، المبادئ التوجيهية المقترحة لسياسة تفكيك الجماعات المسلحة غير القانونية والمنظمات الإجرامية وشبكات دعمها. ووفقاً لما ذكره ممثلو المجتمع المدني، تتضمن المبادئ التوجيهية المقترحة عناصر سبق مناقشتها مع أعضاء اللجنة، ولكن لا يزال يتعين وضع خطة عمل محددة وتحديد أولويات التنفيذ على الصعيد الإقليمي.

استدامة عملية إعادة الإدماج

31 - في إطار الالتزامات التي تعهد بها الرئيس والمقاتلون السابقون بعد رحلة "الحج من أجل الحياة والسلام" التي قام بها المقاتلون السابقون في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، عُقدت في 10 آذار/مارس أولى الجلسات الإقليمية السبع للمجلس الوطني لإعادة الإدماج. ووافق الطرفان على خطة عمل لإعادة الإدماج في مقاطعات أراوكا وميتا وغوافياري. وأكد المحاربون السابقون والسلطات المحلية أهمية المشاركة الدائمة للجهات المعنية على جميع المستويات، وأثاروا شواغل بشأن أمنهم واستدامة عملية إعادة الإدماج، بما في ذلك الحصول على الأراضي والسكن في الوقت المناسب.

الحصول على الأراضي والسكن

32 - أحرزت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع والوكالة الوطنية للأراضي قدراً من التقدم في توطيد المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، حيث اشترت أراض من أجل منطقتين أخريين من المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج في موتانا بمقاطعة أنتيوكيا وفي باتيا بمقاطعة كاوكا. وبذلك، تكون الحكومة قد اشترت أراض حتى حينه لفائدة خمس مناطق إقليمية سابقة للتدريب وإعادة الإدماج. ولم تُصدر سندات الملكية لهذه الأراضي بعد. ولم تُدرج سوى منطقة واحدة من المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج الأربع والعشرين في الترتيبات التخطيطية للبلدية حيث توجد.

33 - وفي المنطقة الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج في كالدونو بمقاطعة كاوكا التي تقع على أراض تعود لشعوب أصلية، توصّل المقاتلون السابقون إلى اتفاق مع السلطات الإثنية للبقاء في هذه المنطقة، وسُمح لهم كذلك ببناء مساكن عليها من أجل 55 من المقاتلين السابقين وأسرهم.

34 - ولم تُقَمْ إلا 4 مشاريع من المشاريع الجماعية الثمانين التي تلقت دعماً مالياً بشراء أراض من خلال البرامج التي ترعاها الدولة. وقد استأنف الفريق العامل المعني بالأراضي اجتماعاته لمناقشة آليات الحصول على الأراضي من أجل توطيد المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، ومن أجل استعمالها في إقامة مشاريع إنتاجية.

35 - وفي كانون الثاني/يناير، سنّ الرئيس تشريعاً يتضمن حكماً محدداً لتيسير إنجاز مشاريع إسكانية في المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج. ووفقاً لما ذكرته الحكومة، سيُقام في عام 2021 نحو 580 مسكناً من أجل مقاتلين سابقين.

المقاتلون السابقون المقيمون خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، بما في ذلك في مناطق إعادة الإدماج الجديدة

36 - يُقيم أكثر من 9 600 مقاتل سابق (منهم 2 200 امرأة تقريباً) خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، حيث يُقيمون في حوالي 70 منطقة جديدة لإعادة الإدماج تحتاج 20 منطقة منها إلى اهتمام عاجل لأنها توجد في بلديات ترتفع فيها معدلات الفقر، وتواجه تحديات أمنية كبيرة، ولا تتوفر فيها سوى فرص محدودة للاستفادة من استحقاقات إعادة الإدماج. وفي كانون الثاني/يناير، أصدر مكتب المفتش العام أمراً توجيهياً بشأن إعادة الإدماج أشار فيه إلى عدة أمور منها حاجة المقاتلين السابقين المقيمين خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج إلى حلول تناسب احتياجاتهم.

37 - وحتى حينه، وافق المجلس الوطني لإعادة الإدماج على إقامة 40 مشروعاً إنتاجياً جماعياً خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج (ووفق على اثنين خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير) لفائدة 1 066 مقاتلاً سابقاً (منهم 309 نساء) يمثلون نحو ثلث مجموع المستفيدين من المشاريع الإنتاجية الجماعية.

38 - وأعطى الفريق العامل المعني بالصحة الأولية لمقاطعتي كاوكا وميتا في العمل مع السلطات المحلية والإقليمية للتصدي للتحديات التي تواجه المقاتلين السابقين الذين يعيشون خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج في بلديات توجد بها مرافق صحية محدودة.

نقل المقاتلين السابقين إلى أماكن جديدة بسبب التحديات الأمنية

39 - يحتاج المقاتلون السابقون الموجودون في المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج الواقعة في بويرتو أسيس بمقاطعة بوتومايو، وفي بوينس آيرس وميراندا بمقاطعة كاوكا، إلى نقلهم إلى أماكن أخرى على نحو السرعة. فقد تدهورت الحالة في ميراندا في الأشهر الأخيرة كما يتجلى من مقتل زعيم المنطقة الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج الواقعة بها في أواخر كانون الأول/ديسمبر. ورغم جهود الحكومة والمقاتلين السابقين، لم يتم بعد شراء قطعة أرض ليُنقل المقاتلون السابقون الموجودون في المنطقة الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج الواقعة في لا مكارينا بمقاطعة ميتا إلى مقاطعة كاكيتا.

40 - وقد أُقيم 50 مسكناً من المساكن المؤقتة الثلاثة والستين المقرر إقامتها من أجل مقاتلين سابقين نُقلوا من إيتوانغو إلى موتاتا بمقاطعة أنتيوكيا في تموز/يوليه 2020. ووجدت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع قطعة أرض في إيتوانغو ليُنقل إليها 11 مقاتلاً سابقاً ظلوا في المنطقة، ويمكن استخدام هذه الأرض كذلك لإقامة مشروع إنتاجي لفائدة 47 مقاتلاً سابقاً.

41 - وتعيّن نقل المشروع الإنتاجي المُقام في إديامانتي بمقاطعة ميتا إلى مكان آخر مؤقتاً بعد بروز تهديدات جديدة. وتعمل الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع وتعاونية المقاتلين السابقين على إيجاد قطعة أرض ليُنقل إليها المشروع على المدى الطويل.

المشاريع الإنتاجية

42 - يُشارك ما يقرب من 47 في المائة من المقاتلين السابقين المعترف بهم البالغ عددهم 13 589 مقاتلاً سابقاً في مشاريع إنتاجية جماعية وفردية، وتلقى 44 في المائة (5 984) منهم الدعم الاقتصادي المنصوص في الاتفاق النهائي على منحه لهذا الغرض. وتشمل هذه المشاريع 88 مشروعاً جماعياً وافق عليها المجلس الوطني لإعادة الإدماج ويستفيد منها 3 383 مقاتلاً سابقاً (منهم 939 امرأة)، وقد تلقى 80 مشروعاً منها التمويل فعلياً. وتمت الموافقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير على مشروعين إنتاجيين جماعيين جديدين. ووافقت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع على ما مجموعه 2 449 مشروعاً فردياً (584 مشروعاً خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير) لفائدة 2 960 مقاتلاً سابقاً (منهم 666 امرأة).

43 - ويشارك نحو 4 575 مقاتلاً سابقاً (منهم 1 555 امرأة) في الجهود الجماعية التي تقوم بها 135 تعاونية (منها 20 تعاونية تقودها نساء) وأشكال أخرى من الجمعيات الإنتاجية. والجهود الهادفة إلى تعزيز قدرات هؤلاء المقاتلين في النواحي الإدارية والتنظيمية، بالاقتران مع تقديم المساعدة التقنية إليهم، جهودٌ أساسية في توطيد عمليات إعادة الإدماج الجماعي لهم.

44 - واستفاد ما يقرب من نصف المقاتلات السابقات المعترف بهن (1 605) من المشاريع الإنتاجية. وتمثل النساء في 34 مشروعاً من المشاريع الجماعية الموافق عليها البالغ عددها 88 مشروعاً ما لا يقل عن نصف أعضاء اللجان المتولّية تنفيذها. ومن جهة أخرى، لا تزال المقاتلات السابقات بحاجة إلى الدعم للتغلب على العقبات التي تعترض مشاركتهن مثل واجبات رعاية الأطفال.

الصحة

45 - واصل الفريق العامل المعني بالصحة رصد حالات الإصابة بكوفيد-19 في صفوف المقاتلين السابقين. ووفقاً للوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع، كشفت الاختبارات عن إصابة 169 مقاتلاً سابقاً (112 رجلاً و 57 امرأة) بكوفيد-19، وتوفي ثلاثة منهم (جميعهم رجال).

46 - ويتعاون الفريق العامل المعني بالصحة والفريق العامل المعني بالشؤون الجنسانية التابعان للمجلس الوطني لإعادة الإدماج في تقديم التوجيه إلى السلطات الإقليمية بشأن الصحة الجنسية والإنجابية وفقاً للسياسة الوطنية لإعادة الإدماج.

سياسات ومؤسسات إعادة الإدماج

47 - في كانون الثاني/يناير، أصدرت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع قراراً بتمديد العمل بالشروط المرنة لحصول المقاتلين السابقين على بدلهم الشهري بسبب الجائحة، ومدّدت كذلك أجل وضع خرائط الطريق الجماعية والفردية حتى 31 تموز/يوليه 2021.

48 - وفي شباط/فبراير، أعلن المستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والإدماج إنشاء النظام الوطني لإعادة الإدماج، وأصدر مبادئ توجيهية للكيانات الوطنية والمحلية لكفالة التنسيق في العمل على تنفيذ خريطة الطريق لإعادة الإدماج. ورداً على ذلك، أصدر حزب "كومونيس" بياناً ذكر فيه بأن السياسة الوطنية لإعادة الإدماج تنص على وضع نظام ملزم قانوناً في إطار المجلس الوطني لإعادة الإدماج، وأكد مجدداً أن تنفيذ خرائط الطريق لإعادة الإدماج يتوقف على إنشاء هذا النظام بموجب هذه الشروط. وأصدر مكتب المفتش

العام في كانون الثاني/يناير أمراً توجيهياً بشأن إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي دعا فيه إلى إنشاء النظام الوطني لإعادة الإدماج على النحو المنصوص عليه في السياسة الوطنية لإعادة الإدماج، وحث مؤسسات الدولة على ضمان حصول جميع المقاتلين السابقين على استحقاقات إعادة الإدماج بغض النظر عن مواقعهم، بسبل منها العمل بنهج يراعي الاعتبارات الجنسانية والإثنية.

49 - ويدعو الفريق العامل المعني بالشؤون الجنسانية التابع للمجلس الوطني لإعادة الإدماج إلى تنفيذ الإجراءات الجنسانية الثمانية عشر للسياسة الوطنية لإعادة الإدماج، بطرق منها القيام بزيارات ميدانية لبناء القدرات في مجال الشؤون الجنسانية لدى مجالس إعادة الإدماج المحلية والسلطات المحلية وفي صفوف المقاتلين السابقين، ولضمان أن يُتَّبَعَ نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية في تنفيذ المبادرات الإنتاجية.

دور السلطات البلدية وسلطات المقاطعات

50 - مضى مكتب عمدة بوغوتا في تنفيذ مبادرات السلام المستلزمة من البرامج الإنمائية المركزة على الأراضي في منطقتين من أشد المناطق هشاشة في هذه المدينة، ومضى كذلك في أعمال التعرف على المقاتلين السابقين الذين يعيشون في هذه المدينة حتى تُلبَّى احتياجاتهم على نحو ما يُناسبها. واجتمعت الأفرقة العاملة المعنية بإعادة الإدماج في مقاطعات كاوكا وبوليفار وميتا ونارينيو وسوكري وتوليمبا لاستعراض التقدم المحرز والتحديات التي تواجه العملية. وهذه الآليات أساسية لمتابعة تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في الخطط الإنمائية المحلية.

إعادة الإدماج السياسي

51 - في شباط/فبراير، ناقش 72 عضواً من أعضاء المجلس الوطني لحزب "كومونيس" البالغ عددهم 111 عضواً استراتيجية الحزب للانتخابات المزمع إجراؤها في عام 2022، وصوّتوا على تعيين 15 عضواً جديداً في مجلس إدارة الحزب.

52 - وفي آذار/مارس، أصبحت لوسيريس سيغورا، العضوة في المجلس الإداري المحلي لأحد أكبر أحياء بوغوتا الذي انتُخبت فيه عام 2019 بعد ترشحها ضمن ائتلاف ضمّ حزب "كومونيس"، رئيسةً للمجلس.

تعزيز وجود الدولة المتكامل في المناطق المتضررة من النزاع

53 - من العواقب المؤسفة جداً للنزاع الذي استمر عقوداً في كولومبيا أنه أدامَ محدودية وجود الدولة في بعض مناطق البلد وحدّ من الثقة فيما بين المجتمعات والمؤسسات، وبسببهم كلا العاملين في استمرار العنف. وقد بدأ الاتفاق النهائي، من خلال مختلف برامج، في الجمع بين المجتمعات والمؤسسات للنهوض بالسلام والتنمية وسيادة القانون، ولا سيما في المناطق المتضررة تاريخياً من النزاع.

الإصلاح الشامل في المناطق الريفية

54 - بمشاركة المجتمعات في العديد من جهود الإعمار، أُنجِز حتى حينه 1 274 عملاً من أعمال البرامج الإنمائية المركزة على الأراضي، بينما يجري تنفيذ 151 عملاً آخر. وباستعمال نحو 470 مليون دولار من عوائد رسوم الامتيازات المفروضة على استغلال الموارد المعدنية والهيدروكربونية، أُنجِزت 7 مشاريع، بينما يجري تنفيذ 162 مشروعاً، ويوجد 56 مشروعاً في مرحلة التعاقد. ودعمت الحكومة إنشاء السلطات المحلية

لمكاتب من أجل البرامج الإنمائية المركزة على الأراضي في 124 بلدية من البلديات المشاركة في تنفيذ البرامج وعددها 170 بلدية، وذلك لضمان تعزيز التنسيق والتخطيط. وأُتفق حتى حينه على 3 من خرائط الطريق لتحقيق الاستقرار التي من اللازم الاتفاق عليها لتنفيذ البرامج، وأُتفق على اثنتين منها خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، ولم يُبَيَّن بعد في 13 خريطة طريق.

55 - ولا تزال عدة جهات، منها حزب "كومونيس"، تشكك في رؤية الحكومة للبرامج الإنمائية المركزة على الأراضي، حيث ترى أن نهجها لا يتماشى مع الإصلاح الشامل للمناطق الريفية المتوخى في الاتفاق النهائي. وفي تقرير عن تنفيذ الاتفاق النهائي صدر في شباط/فبراير، أثارت مجموعة من أعضاء الكونغرس من أحزاب مستقلة وأخرى معارضة دواعي قلق بشأن عدم كفاية الموارد المخصصة للبرامج الإنمائية المركزة على الأراضي مقارنة بالأهداف المحددة في الخطة الإطارية لتنفيذ الاتفاق، وبشأن محدودية مشاركة المواطنين في وضع خرائط الطريق لتحقيق الاستقرار.

56 - وأبلغت الحكومة بأن نحو 1,2 مليون هكتار من الأراضي المنصوص عليها في الاتفاق النهائي والبالغة مساحتها 3 ملايين هكتار أضيف إلى صندوق الأراضي حتى حينه، وسُلم نحو 100 000 هكتار إلى ما يقرب من 8 000 أسرة ريفية. وفي تقرير عن الحصول على الأراضي صدر في كانون الثاني/يناير، أخطر مكتب المفتش العام بأن 96 471 هكتاراً فقط من الهكتارات التي أبلغت الحكومة بأنها أُضيفت إلى الصندوق متوفرة لتوزيعها.

استبدال المحاصيل غير المشروعة

57 - وفقاً لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، كانت أكثر من 67 000 أسرة من 99 097 أسرة مشاركة في المبادرة (نسبة 36,5 في المائة منها رب الأسرة فيها امرأة، ونسبة 6,7 في المائة منها تنتمي إلى جماعات إثنية) تتلقى المساعدة التقنية، بينما كانت 64 000 أسرة قد تلقت دعماً لتأمين أمنها الغذائي. وتتواصل هذه الأنشطة في ظل أعمال عنف مستمرة تقوم بها جهات مسلحة غير مشروعة ترغب في عرقلة البرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة في بعض المقاطعات مثل كاكيتا وميتا وبوتومايو.

58 - وفي حين وُفِّت 98 في المائة من الأسر بتعهداتها، زادت نسبة العودة إلى زراعة محاصيل الكوكا في مناطق سبق استئصال زراعتها فيها من 0,2 إلى 0,8 في المائة. وحتى حينه، لا يستفيد من المشاريع الإنتاجية الطويلة الأجل سوى 7 في المائة من الأسر المشاركة في البرنامج.

البرنامج الشامل لتوفير الأمن والحماية للمجتمعات والمنظمات في الأقاليم

59 - لا يزال التقدم المحرز في تنفيذ 12 مشروعاً تجريبياً من مشاريع البرنامج الشامل لتوفير الأمن والحماية للمجتمعات والمنظمات في الأقاليم محدوداً. ودعا ممثلو المجتمع المدني، خلال اجتماع مع وزارة الداخلية، إلى التنفيذ الكامل لهذا البرنامج، وطلبوا تنفيذ ستة برامج تجريبية إقليمية أخرى وبرنامجين وطنيين كذلك لفائدة برامج المجتمع المدني.

تعزيز الحوار البناء بين الطرفين

60 - مع بلوغ الاتفاق النهائي سنته الخامسة من التنفيذ، من الضروري أن يتحاور الطرفان على الصعيدين السياسي والتقني ليتغلبا معاً على التحديات المطروحة. وقد عالج الطرفان عدة مسائل في إطار الآليات المنشأة بموجب الاتفاق النهائي، وكذلك في إطار منتديات أخرى بدعم من الأمم المتحدة.

61 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، اتفق الطرفان على تمديد ولاية لجنة متابعة تنفيذ اتفاق السلام النهائي وتعزيزه والتحقق منه حتى كانون الثاني/يناير 2022. واجتمع الطرفان بانتظام، بمشاركة جميع المسؤولين الحكوميين الرئيسيين والبلدان الضامنة، واتفقا على جدول أعمال للجلسات التقنية بشأن حالة التنفيذ. وعُقد الاجتماعان الأولان في شباط/فبراير وركزا على الضمانات الأمنية للمقاتلين السابقين والإصلاح الشامل للمناطق الريفية. وقدمت الحكومة وكيانات الدولة معلومات مستجدة عن التدابير المتخذة. وألح حزب "كومونيس" على أن النتائج المحققة على صعيد الأمن تظل غير كافية، وعلى أن رؤية الحكومة لإصلاح المناطق الريفية رؤية محدودة. واجتمعت اللجنة أيضاً مع منظمات الضحايا والمنتمى الخاص المعني بالشؤون الجنسانية، وستواصل الاجتماع مع المنتدى الرفيع المستوى للجماعات الإثنية. وتُبرز هذه المناقشات المتعمقة الدور الأساسي للجنة في كفالة الاشتراك في التأمل والمتابعة الشاملة للتنفيذ، وهو ما يفترض أن يأتي بحلول مشتركة ويفضي إلى اعتماد تدابير أكثر فعالية بشأن جميع مواد الاتفاق النهائي.

62 - ويتناول الفريق العامل الثلاثي المعني بالانتقال إلى الشرعية المسائل العالقة المتعلقة بالاعتراف بالمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. ويبلغ عدد المعترف بأنهم مقاتلون سابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي ما قدره 13 589 فرداً (10 453 رجلاً و 3 136 امرأة)، ولم يُحرز أي تقدم في هذا الصدد منذ التقرير السابق. ويتواصل بذل الجهود لمعرفة مكان وجود 198 مقاتلاً سابقاً (156 رجلاً و 42 امرأة) لم يتسنَّ بعد معرفة مكان وجودهم وإتمام إجراءات الاعتراف بهم. ولم يُفصل بعد في الاعتراف بما عدده 139 فرداً (منهم 6 نساء) يوجد معظمهم في السجن. ويتابع الفريق العامل أيضاً حالة أفراد معترف بأنهم أعضاء سابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي لا يزالون محرومين من حريتهم، وقد طلب حزب "كومونيس" من الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام تقديم معلومات محدثة عن حالاتهم.

63 - وتمت الموافقة على المشروع المقترح لجمع معلومات عن مواقع الألغام الذي وُضع في إطار الفريق العامل الثلاثي المعني بالألغام. وتجري حالياً مناقشة برنامجين تجريبيين في إطار الفريق العامل، ولا يزال يتعين رصد تمويل لدعم التزام المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي بإزالة الألغام لأغراض إنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، تمكنت منظمة Humanicemos DH، وهي منظمة تعمل على إزالة الألغام لأغراض إنسانية تقودها مقاتلة سابقة وتضم 94 مقاتلاً سابقاً من القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي (منهم 25 امرأة) تلقوا التدريب من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، من اكتشاف أول لغم مضاد للأفراد في مقاطعة كاكيتا في آذار/مارس. وهذه الخطوة الهامة نحو عدم التكرار تحققت نتيجة العمل المشترك بين الحكومة والمقاتلين السابقين والأمم المتحدة.

64 - وفيما يتعلق بأصول القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي المقرر المساهمة بها في جبر ضرر الضحايا، انتهت في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 المهلة التي حددتها الحكومة لتسليمها. وفي كانون الثاني/يناير، قدّم المستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والإدماج تقريراً إلى الجهاز القضائي

الخاص من أجل السلام ومكتب الادعاء العام يعرضُ فيه معلومات بشأن المرحلة التي بلغتها العملية. وبما أن كلا الطرفين أعربا عن استعدادهما للوفاء بالتزاماتهما خدمةً للضحايا، فمن شأن استئناف العمل على هذه المسألة في إطار الآلية الثلاثية أن يساعد على التغلب على العقبات المواجهة.

تعزيز الشروط اللازمة لتحقيق المصالحة

النظام الشامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار

65 - لا يزال نظام العدالة الانتقالية المنشأ بموجب الاتفاق النهائي يخطو خطوات هامة نحو معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة وجبر الضرر فيما يتعلق بالضحايا من جميع أطراف النزاع المسلح في كولومبيا الذي دام عقوداً، وذلك بهدف كفالة عدم التكرار.

66 - وعلى نحو ما توقعه التقرير السابق (S/2020/1301)، وجّه الرئيس دوكي رسالة إلى رئيس مجلس الأمن في 13 كانون الثاني/يناير 2021 نقل فيها طلب الطرفين توسيع ولاية بعثة التحقق من أجل دعم التحقق من الامتثال للأحكام التصالحية التي ستصدر عن الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام. واستجابة لطلب من أعضاء مجلس الأمن (S/2021/100)، قدم الأمين العام في 24 شباط/فبراير توصيات مفصلة بشأن كيفية الاضطلاع بهذه المهمة الإضافية وآثارها على تشكيل بعثة التحقق (S/2021/186).

67 - وعُقد في كانون الثاني/يناير أول اجتماع للجنة مؤلفة من الكيانات الثلاثة للنظام الشامل ووحدة التحقيقات الخاصة التابعة لمكتب الادعاء العام أنشئت لتحسين تدابير منع قتل الزعماء الاجتماعيين والمقاتلين السابقين واختفاء الأشخاص. ودعت اللجنة إلى وجود متكامل للدولة وإلى التنفيذ الشامل للاتفاق النهائي حتى تزول الظروف التي يقوم عليها العنف.

68 - وبالإضافة إلى التطورات الهامة في القضيتين 01 و 03، دعا الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام سبعة قادة سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي إلى أن يقدموا مساهمات مبكرة في معرفة الحقيقة بشأن عدة عمليات قتل، منها عمليات اغتيال بارزة، اعترف قادة سابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في تشرين الأول/أكتوبر 2020 بأنها حدثت. وفي شباط/فبراير، أدلى رئيس حزب "كومونيس"، رودريغو لوندونيو، ببيان وطلب الصفح من الضحايا. وتعهد بالرد على أسئلة الضحايا أثناء جلسة الاستماع.

69 - وأحرز الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام تقدماً كذلك فيما يتعلق بمشاركة أطراف ثالثة مدنية وعناصر من الدولة من غير المقاتلين في النزاع. ويشمل ذلك تحديد أنماط السلوك الإجرامي المرتبطة بتعاونهم مع الجماعات شبه العسكرية، وإسهام المدنيين في تجنيد أفراد أصبحوا ضحايا لعمليات القتل خارج نطاق القضاء في سياق القضية 03. وطلب 94 طرفاً ثالثاً مدنياً تطبيق عليهم أنماط السلوك هذه أن يُنظر في حالاتهم في إطار الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام.

70 - وأحال الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام عدة شكاوى تلقاها من أفراد من قوات الأمن العام المشمولة بولايته القضائية إلى مكتب الادعاء العام ومكتب المفتش العام، ويزعم مقدموها فرض ضغوط لا مبرر لها عليهم في الإدلاء بشهاداتهم في القضية 03 المتعلقة بعمليات قتل خارج نطاق القضاء، والقضية 04 المتعلقة بالحالة في منطقة أورابا.

71 - وحذر الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام مؤخراً من أن تصرفات الجهات المسلحة غير القانونية في بعض المناطق تُمثل عقبة أمام عمل النظام الشامل وتهديداً لإعمال حقوق الضحايا. وأعرب الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام كذلك عن قلقه من تأثير انعدام الأمن في مقاطعة نارينيو في تحقيقاته وحدّه من مشاركة الضحايا في إجراءات القضية 02 التي تعطي الأولوية إلى الحالة في بلديات ريكورتي وتوماكو وبارباكواس من مقاطعة نارينيو.

72 - وتواصل لجنة الحقيقة والتعايش وعدم التكرار إجراء حوارات إقليمية لتلقي توصيات بشأن عدم التكرار من منظمات المجتمع المدني والضحايا ومؤسسات الدولة. وذكر رئيس اللجنة، فرانسيسكو دي رو، أن التقرير النهائي المقرر صدوره في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 سيركّز على تعزيز المصالحة، وشدد على أن المجتمع الكولومبي ينبغي ألا يخاف من الحقيقة، وينبغي أن يكون مستعداً للإنصات لمختلف الجهات التي سيُسمع التقرير صوتها.

73 - وتلقت الوحدة الخاصة للبحث عن الأشخاص الذين هم في عداد المفقودين نحو 9 000 طلب بحث عن ضحايا من أقاربهم، وأكثر من 250 إسهاماً طوعياً بمعلومات من أعضاء سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وأفراد من قوات الأمن العام وجهات أخرى. وأفادت الوحدة بأنها قامت، بالتنسيق مع مكتب الادعاء العام ومنظمات المجتمع المدني، بتسليم رفات 98 ضحية في مقاطعات أنتيوكيا وكالداس وكاكيتا وتشوكو وميتا وفي بوغوتا. وتعمل الوحدة أيضاً على التعرف على هوية نحو 25 000 جثة.

المجلس الوطني للسلام والمصالحة والتعايش

74 - قدّم المجلس الوطني للسلام والمصالحة والتعايش المبادئ التوجيهية للسياسة العامة المتعلقة بالمصالحة والتعايش وعدم الوصم إلى الرئيس في تشرين الأول/أكتوبر 2020، لكن لا تزال هذه السياسة وخطة عملها وموارد تنفيذها في انتظار أن تُعتمد. وقد أنشئ أكثر من 500 مجلس محلي في جميع أنحاء البلد بدعم من المفوضية السامية للسلام.

الاعتبارات الشاملة

الاعتبارات الجنسانية

75 - رغم التحديات التي تعترض تنفيذ البنود الجنسانية من الاتفاق النهائي، ولا سيما ما يتعلق منها بالضمانات الأمنية وإعادة إدماج المقاتلات السابقات، حقّق مكتب مستشار الرئيس لشؤون المرأة تطورات إيجابية في العمل مع العديد من الكيانات الحكومية والسلطات المحلية، ولا سيما فيما يتعلق بالضمانات الأمنية للقيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان. ويشمل ذلك العمل على إيجاد فرص للتمكين الاقتصادي.

76 - ولا تزال القاندرات الاجتماعية والمدافعات عن حقوق الإنسان يواجهن مخاطر أمنية. وفي كانون الأول/ديسمبر، أبلغ المنتدى الخاص المعني بالشؤون الجنسانية بأن 10 من أعضائه الستة عشر لا تتوفر لهم المتطلبات الأمنية والحماية اللازمة لهم لممارسة أنشطتهم القيادية. وعقب اتخاذ الحكومة قراراً بتعزيز حمايتهم، أُجريت تحليلات للمخاطر وطُلب إعداد خطط حماية لأعضاء هذا المنتدى الخاص الذين لا تتوفر لهم حماية أمنية.

77 - والعنف الجنساني آفة مستمرة تعوقُ إعادةَ إدماج المقاتلات السابقات وسيرَ العمل القيم الذي تقوم به القاندات الاجتماعية والمدافعات عن حقوق الإنسان، وتمسّ كرامة المرأة الكولومبية عموماً. ورغم الجهود المؤسسية المبذولة، لا تزال مصالحة السلطات المحلية بين الضحايا والجناة ممارسة شائعة، مما يعوقُ حصول الضحايا على مساعدة شاملة، بما في ذلك إمكانية اللجوء إلى القضاء، ويجعلُ العنف أمراً عادياً في هذه المجتمعات.

78 - وتستمر المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنس في مواجهة صعوبات في الحصول على الخدمات المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني بسبب الوصم والتمييز.

79 - واحتفالاً باليوم الدولي للمرأة، نظمت البعثة، بالتعاون مع السلطات المحلية والمنظمات النسائية واللجان المحلية المعنية بالشؤون الجنسية في حزب "كومونيس"، ما عدده 15 مناسبة بشأن القيادة النسائية شملت تبادل المعارف والخبرات فيما يتعلق بالمبادرات الإنتاجية التي تقودها نساء.

الشؤون الإثنية

80 - من المشجع أن المقاتلين السابقين المنتمين إلى جماعات إثنية يعملون جنباً إلى جنب مع سلطات ومجتمعات الشعوب الأصلية. ففي شباط/فبراير، اتفقت تعاونية تضم 437 مقاتلاً سابقاً (منهم 86 امرأة) مع محمية تاكيو للشعوب الأصلية الواقعة في مقاطعة كاوكا على العمل سوياً على خطة إنمائية محلية طويلة الأجل. كما يعمل 12 مقاتلاً سابقاً و 7 ضحايا سوياً في مشروع لتربية الأسماك في منطقة إعادة الإدماج الجديدة في محمية كانيامومو لوما بريتا.

81 - وللأسف، لا تزال الجماعات الإثنية تواجه مشاكل أمنية شديدة في العديد من المناطق، بما في ذلك العنف ضد المقاتلين السابقين من الشعوب الأصلية ومن الكولومبيين المنحدرين من أصول أفريقية وضد سلطات الجماعات الإثنية، ولا سيما الحراس الذين يقومون بأدوار أمنية ضرورية على أراضي هذه الجماعات. وتسببت كذلك تهديدات من جهات مسلحة غير قانونية في مقاطعة تشوكو في بقاء 9 352 شخصاً منغزلين في مناطقهم وفي النزوح القسري لمذنبين آخرين يبلغ عددهم 486 مذنباً، وفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وتعاني شعوب إمبريرا الأصلية بصفة خاصة من هذه المسألة لأسباب منها استمرار استخدام الألغام المضادة للأفراد على أراضيها. وفي منطقة موريندو المجاورة في مقاطعة أنتيوكيا، أبلغت سلطات شعوب إمبريرا عن بقاء 2 107 أشخاص منغزلين في مناطقهم ونزوح 140 شخصاً.

الأطفال

82 - أخطرت المفوضية السامية للسلام والوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع 188 فرداً اعتُبروا أطفالاً في عام 2020 عند إتمام إجراءات الاعتراف بهم بوضعهم هذا. وأحرز تقدم بسيط في دفع التعويضات الإدارية لما عدده 38 مشاركاً في برنامج "مسار حياة مختلف". ولم يحصل سوى 22 من مجموع 121 مشاركاً على موارد لإنجاز مشاريع إنتاجية.

83 - ويُستأنف تدريباً منذ كانون الثاني/يناير تنفيذ برامج الأطفال في معظم المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، ولكن لا تزال هناك حالات تأخير في إقامة أماكن ملائمة للأطفال في كاريزال وميراباي وبوندوريس، وفي منطقة إعادة الإدماج الجديدة في أوربيي بمقاطعة ميتا. ويستمر توفير الدعم

الغذائي وتقديم البرامج عبر الإنترنت، بما في ذلك التدريب والأنشطة الترفيهية. وأجرت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع ومؤسسات أخرى تقييماً للاحتياجات فيما يتعلق بحماية الأطفال في أوريبي. ومن شأن عمليات من هذا القبيل أن تساعد على تحديد احتياجات الأطفال من الاهتمام في مناطق أخرى.

84 - وتحققت البعثة من وفاة ثلاثة من المشاركين في برنامج "مسار حياة مختلف" في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2020 في مقاطعات أنتيوكيا وقرطبة ونارينيو. ووفقاً لما أفادت به السلطات، اثنتان من حالات الوفاة وقعتا في سياق أعمال قتالية، بينما ترجع الحالة الأخرى إلى حادث سير. وتُجري البعثة اتصالات مع وحدة التحقيقات الخاصة التابعة لمكتب الادعاء العام بشأن ملابسات حالي الوفاة المزعوم حدوثهما أثناء أعمال قتالية. ولا يزال الفريق العامل المعني بالأطفال التابع للمجلس الوطني لإعادة الإدماج واللجان المحلية المكلفة بمتابعة تنفيذ البرنامج في انتظار إعادة تفعيلهم.

الشباب

85 - لا يزال الشباب من المقاتلين السابقين ومن المجتمعات المتضررة من النزاع يعانون من العنف. وحوالي 18 في المائة من المقاتلين السابقين الذين قُتلوا (48) منذ توقيع الاتفاق النهائي كانت أعمارهم أقل من 29 عاماً. وفي شباط/فبراير، اجتمع قادة شباب من بوينافينتورا ومناطق أخرى متضررة من أعمال العنف مع أعضاء لجان السلام التابعة للكونغرس لمناقشة التهديدات المستمرة في مناطقهم. ودعا القادة الشباب إلى تنشيط تنفيذ الاتفاق وإلى تنفيذه تنفيذاً شاملاً.

التطورات المرتبطة بجيش التحرير الوطني

86 - لا تزال ديناميات النزاع المرتبطة بجيش التحرير الوطني، بما في ذلك الاشتباكات مع الجهات المسلحة غير القانونية الأخرى وقوات الأمن العام، قائمة في بعض المقاطعات مثل كاوكا وتشوكو. وقد طلبت المجتمعات ومنظمات المجتمع المدني في هذه المقاطعات وغيرها، بما في ذلك نارينيو وشمال سانتاندر، من الحكومة ومن جيش التحرير الوطني استئناف محادثات السلام لأسباب إنسانية. ووجهت جهات سياسية، منها أعضاء لجنة السلام في مجلس الشيوخ، دعوات مماثلة. وتُصرّ الحكومة على أن إمكانية استئناف المحادثات تتوقف على وقف جيش التحرير الوطني أعمال العنف، بما في ذلك أعمال الاختطاف وتجنيد الأطفال وزرع الألغام. وتُصرّ جيش التحرير الوطني في المقابل على موقفه بأن أي طلب من هذا القبيل من الحكومة يجب أن يُطرح على طاولة المفاوضات.

التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري

87 - يواصل فريق الأمم المتحدة القطري تقديم دعمه لتنفيذ الاتفاق النهائي تنفيذاً شاملاً. وخلال عام 2020، نفذت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها مبادرات بقيمة 175 مليون دولار لدعم مسائل إعادة الإدماج، والبرامج الإنمائية المركزة على الأراضي، واستبدال المحاصيل غير المشروعة، والتعويضات، والعدالة الانتقالية. واستثمر نحو 25 مليون دولار في عملية إعادة الإدماج وحدها، بطرق منها تقديم الدعم المباشر إلى المشاريع الإنتاجية. واستفاد من هذه المبادرات في عام 2020 ما يقرب من 4 000 مقاتل سابق (نسبة 40 في المائة منهم نساء).

88 - وأقرّ صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء للحفاظ على السلام في كولومبيا أولوياته للفترة 2021-2022 مع التركيز على الانتعاش الاقتصادي، واستبدال المحاصيل، والبنى التحتية المجتمعية في خمس مناطق مشمولة ببرامج إنمائية مُركّزة على الأراضي؛ ودعم المشاريع الإنتاجية والإسكانية للمقاتلين السابقين؛ والتخصيص لنشر التقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق؛ ومواصلة دعم الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام وتقديم التعويضات للضحايا. وحُدّد أمنُ الزعماء الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمقاتلين السابقين على أنه أولوية شاملة.

89 - ووافق الصندوق الاستئماني مؤخراً على مشاريع متنوعة لدعم النهوض بأولويات التنفيذ في عام 2021 لمختلف مواد الاتفاق النهائي. وتشمل هذه المشاريع تقديم الدعم إلى البرامج الإنمائية المُركّزة على الأراضي في مقاطعة تشوكو؛ ومشروعاً لتوفير سبل عيش بديلة للنساء العاملات في تجهيز أوراق الكوكا؛ وتقديم المساعدة في تعزيز القدرات المؤسسية والمحلية في مجال الوقاية والحماية، وفي مجال التحقيق في أعمال العنف ضد الزعماء الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وسيعزز الصندوق كذلك قدرات الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام في مجال تنفيذ الأحكام التصالحية، بما فيها المهام أو الأعمال أو الأنشطة ذات المضمون التعويضي والتصالحي، وسيدعم 16 مشروعاً لقواعد المجتمع المدني لتعزيز مشاركة الضحايا في نظام العدالة الانتقالية.

دعم البعثة

90 - أوفدت أفرقة من البعثة في شباط/فبراير إلى يارومال بمقاطعة أنتيوكيا وإلى كوليناس بمقاطعة غوافياري بعد الانتهاء من أعمال البنى التحتية والأعمال الأمنية التحضيرية. وأنجزت أعمال مماثلة لافتتاح المكتب الإقليمي الجديد للبعثة في كالي.

91 - وفي 1 آذار/مارس 2021، كانت نسبة النساء تبلغ 43 في المائة من مجموع الموظفين من الفئة الفنية وموظفي الخدمة الميدانية؛ و 57 في المائة من مجموع متطوعي الأمم المتحدة؛ و 29 في المائة من مجموع المراقبين الدوليين.

السلامة والأمن

92 - كان لعودة الجهات المسلحة غير القانونية المتعددة إلى تشكيل صفوفها في مختلف المقاطعات، ولتأجج المنازعات على السلطة على الأراضي في ظل جائحة كوفيد-19 تأثيرٌ سلبيّ في عمليات منظومة الأمم المتحدة. وسجلت إدارة شؤون السلامة والأمن تعرض أفراد الأمم المتحدة لحوادث أمنية بلغ عددها 19 حادثاً وتراوح بين السرقة والتهديد وتقييد حرية التنقل.

السلوك والانضباط

93 - تلقت البعثة ادعاء واحداً بارتكاب أفراد من البعثة أعمال استغلال وانتهاك جنسيين. ويتابع مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية هذا الأمر. ونفذت البعثة تدابير قوية لضمان أن يدرك الموظفون ما هو السلوك المحظور، ولمنع سوء السلوك، بما في ذلك توجيه الممثل الخاص رسائل بشأن سياسة عدم التسامح إطلاقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي تنتهجها الأمم المتحدة.

ملاحظات

94 - تتزامن الفترة المشمولة بالتقرير مع بداية السنة الخامسة من تنفيذ اتفاق السلام الكولومبي التاريخي. وتُبرز التطورات التي سبق تبيانها أهمية النتائج المحققة والتحديات الهائلة التي تواجه التنفيذ. وأرحب بروح العمل البناء التي تميز بها الاجتماع المعقود مؤخراً بين الرئيس دوكي والقادة السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وأدعو الطرفين إلى مواصلة العمل معاً بالتزام كبير في الأشهر المقبلة من أجل حماية هذه المكاسب وتعزيزها في فترة من الحيوي تحقيق التقدم فيها. فالمرونة التي يبدونها الكولومبيون في المناطق المتضررة من النزاع وهم ينتظرون الوفاء بالوعد بتحقيق السلام مصدرٌ إلهام ودعوة إلى العمل، وكل جهد سيُبدل في عام 2021 سيكون حاسماً في مضي البلد قدماً.

95 - وليس من المبالغة القول إن الحاجة ملحة إلى كبح العنف ضد المقاتلين السابقين والمجموعات المتضررة من النزاع والزعماء الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وأنا على علم بالتدابير المتعددة التي اتخذتها السلطات، لكنني لا أزال أشعر ببالغ القلق إزاء استمرار ارتكاب هذه الجرائم الشنيعة ضد الكولومبيين الذين يعملون على بناء مستقبل أفضل، بمن فيهم الشباب والشعوب الأصلية والكولومبيون المنحدرون من أصل أفريقي. وأحث جميع كيانات الدولة مرة أخرى على التعبئة بحزم لتعزيز التدبير الوقائية والحماية والتصدي لهذه التهديدات.

96 - وبعد تقديم الحكومة السياسة العامة المقترحة لتفكيك الجماعات المسلحة غير القانونية في إطار اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية، فإن إقرار وتنفيذ هذه السياسة التي طال انتظارها فرصة سانحة أمام الدولة والمجتمع المدني ليضعوا معاً تدابير لتبديد هذه التهديدات. ومن شأن نشر قوات الأمن العام في أشد المناطق عرضة للخطر، بالاقتران مع بذل جهود للتجديد بوجود المؤسسات المدنية فيها، أن يُفضي تدريجياً إلى مزيد من السيطرة على هذه المناطق وتوفير حماية أفضل للمجموعات فيها. وتزايد انخراط وزير الداخلية في أعمال اللجنة المشتركة بين القطاعات للرد السريع على الإنذارات المبكرة خطوة إيجابية آمل أن تؤدي إلى التصدي بفعالية للمخاطر المحددة في الإنذارات المبكرة.

97 - وأحيط علماً بالتقدم الذي أحرزته الوحدة الوطنية للحماية في تعيين محللين وحراس شخصيين لتلبية طلبات الحماية العالقة والتفعيل الكامل لخطط حماية المقاتلين السابقين. وبظل من الضروري ضمان أن يُوفّر لهذه الوحدة ما يلزم من الموارد. ومن شأن إنشاء مكاتب دون إقليمية لهذه الوحدة وإلحاق محللين متخصصين بها أن يفضي إلى إرساء تدابير حماية على قدر أكبر من الملاءمة للسياق. وأشجع هذه الوحدة وممثلي المجتمع المدني على أن يستعرضوا معاً بروتوكول تحليل المخاطر المراعي للاعتبارات الجنسانية للتصدي للمخاطر التي تواجهها القيادات النسائية بوجه خاص وتعزيز قدرة الوحدة على التصدي للمخاطر التي تواجهها المقاتلات السابقات. ومن الملح أيضاً إقرار وتنفيذ الاستراتيجية الخاصة بحماية المقاتلات السابقات المنصوص عليها في السياسة الوطنية لإعادة الإدماج.

98 - ودور وحدة التحقيقات الخاصة التابعة لمكتب الادعاء العام في الملاحقة القضائية لمدبري ومرتكبي الجرائم ضد المقاتلين السابقين والزعماء الاجتماعيين دورٌ بالغ الأهمية. وأنا على ثقة من أن الحكومة ومكتب الادعاء العام سيكفلان توفير ما يلزم من دعم وموارد لهذه الوحدة كي تفي بولايتها. ومكافحة الإفلات من العقاب تتطلب قدرات إضافية كذلك على الصعيد المحلي، وهو ما يبرز الحاجة إلى زيادة عدد المدعين العامين والقضاة المتخصصين في المناطق المسجل بها أعداد أكبر من الجرائم. ومن شأن تنشيط العمل

الثلاثي الأطراف المشترك بين الوحدة وممثلي المقاتلين السابقين والبعثة أن يساعد في تحسين التحليل والتصدي لأعمال العنف ضد المقاتلين السابقين.

99 - وتظل كفاءة استدامة عملية إعادة الإدماج من الأولويات، ومن الضروري ضمان أن تتوفر للمقاتلين السابقين سبل للعيش. والحصول على الأراضي لاستعمالها في إقامة مشاريع إنتاجية هو ضروري لتحقيق الاستدامة لأن معظم المشاريع مرتبط بالزراعة وتربية الماشية. ولذلك، أحث الطرفين على التعجيل بالموافقة على المشاريع الإنتاجية حتى يتسنى للغالبية العظمى من المقاتلين السابقين أن ينخرطوا في أنشطة مدرة للدخل بحلول نهاية هذا العام. وأرحب كذلك بالتقدم الذي أحرزته الحكومة في تيسير حصول المقاتلين السابقين على الأراضي اللازمة لإقامة مشاريع إنتاجية ولتوطيد المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج. ومع تزايد وتيرة التقدم، قد نشهد تحقق نتائج أكبر بكثير في الأشهر المقبلة. وسعي الإدارات المحلية لدمج هذه المناطق في بلدياتها، بدعم من الكيانات الوطنية، سيعزز استدامة عملية إعادة الإدماج على المدى الطويل.

100 - ورغم التقدم المحرز في إنجاز المشاريع الإسكانية في المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، لا يزال من الصعب الوفاء بالمهل الزمنية المحددة وتوفير التمويل اللازم. ويمكن معالجة هذه المسائل وغيرها من المسائل المتعلقة بالإسكان عن طريق تعزيز الحوار بين الجهات المعنية على المستوى التقني بطرق منها إنشاء فريق عامل ضمن المجلس الوطني لإعادة الإدماج.

101 - ويواجه المقاتلون السابقون الذين يعيشون خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج مشاكل خاصة تتراوح بين عدم كفاية فرص الحصول على الخدمات ومشاكل أمنية شديدة. ويزداد التوافق في الآراء بشأن الحاجة إلى إيجاد حلول تناسب ما يواجهونه. وأحث الحكومة على تلبية ما نادى به مكتب المفتش العام في هذا الصدد. ولا يزال عدم وجود تدابير محددة بشأن المشاريع الإنتاجية والإسكانية للمقاتلين السابقين المنتمين لجماعات إثنية يعوق إعادة إدماجهم، مما يؤثر في استقاداتهم من استحقاقات الاتفاق النهائي. وأدعو المجلس الوطني لإعادة الإدماج مرة أخرى إلى النظر في توصيات المنتدى الرفيع المستوى للجماعات الإثنية لمعالجة المشاكل التي يواجهها المقاتلون السابقون من الشعوب الأصلية ومن الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي.

102 - ومن التطورات الإيجابية انعقاد في فيلافيسينسيو لأول دورة من الدورات الإقليمية السبع للمجلس الوطني لإعادة الإدماج التي وافق عليها الرئيس دوكي والمقاتلون السابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وآمل أن يُخطط للاجتماعات المقبلة وأن تُعقد في ظل مشاركة هادفة فيها من جميع المعنيين، بمن فيهم ممثلو المقاتلين السابقين من المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج ومن خارجها، وأن تُقضي إلى اعتماد خطط عمل للتعجيل بالعملية، بما في ذلك تحديد مهل زمنية واضحة وتوفير موارد للتنفيذ. ومع تواصل العملية، ستستمر بعثة التحقق في العمل مع مجموعة المقاتلين السابقين المعترف بهم التي هي مجموعة متنوعة، بغض النظر عن مواقعهم، وسواء كانوا من حزب "كومونيس" أو من خارجه.

103 - والوفاء بالوعد بتحقيق سلام دائم يتطلب توطيد الوجود المتكامل للدولة في جميع أنحاء البلد. وقد تمخضت عن الاتفاق النهائي آليات مترابطة لتمكين مؤسسات الدولة من الوصول إلى المجتمعات في المناطق المتضررة تاريخياً من العنف والفقر، كما أنه أتاح متسعاً لهذه المجتمعات لتتولى زمام الأمور ولتشارك في إيجاد حلول تناسب ما تواجهه من مشاكل. ولهذا، فمن الضروري الانتهاء من تحديد خرائط

الطريق لتحقيق الاستقرار المتبقية وعددها 13 خريطة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للأولويات التي حددتها المجتمعات المعنية، وذلك حتى يُبنى على التقدم المحرز في تنفيذ البرامج الإنمائية المُركّزة على الأراضي. ومن الضروري أيضاً إحراز مزيد من التقدم في توزيع الأراضي على الفلاحين حتى يتحقق الهدف المتوخى من الاتفاق النهائي وهو إحداث التغيير في مناطق كولومبيا الريفية. كما أن جميع الجهود الهادفة إلى ضمان أن تُتاح فرص إنتاجية مستدامة لمزيد من الأسر المشاركة في البرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة، الذي أثبت أن من الجدير حمايته والبناء عليه، هي جهودٌ ضرورية لمنع العودة إلى زراعة هذه المحاصيل والانزلاق إلى حلقة الاقتصادات غير المشروعة التي تُوّجج أعمال العنف. ومن الضروري اتخاذ خطوات حاسمة فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع التجريبية للبرنامج الشامل لتوفير الأمن والحماية للمجتمعات والمنظمات في الأقاليم حتى يُستفاد على نحو تام من قدرات الدولة والمجتمعات في الحيلولة دون انعدام الأمن والتصدي له. ومن الضروري كذلك أن يُنفذ البرنامج الشامل لوقاية القيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان تنفيذاً مناسباً حتى يتسنى لهنّ مواصلة القيام بأدوارهن الحيوية في جهود بناء السلام.

104 - وأرحب بالقرار المشترك الذي اتخذته الطرفان بتمديد ولاية لجنة متابعة تنفيذ اتفاق السلام النهائي وتعزيزه والتحقق منه حتى العام المقبل. وسَيُؤدّي الحوار الموضوعي والبناء بينهما في إطار هذه اللجنة وغيرها من المنتديات إلى تعزيز تنفيذ مختلف مواد الاتفاق النهائي في عام 2021، وسَيُساعدهما على إيجاد حلول مشتركة لمشاكلهما المشتركة. ومن هذا المنطلق، أحثّ الطرفين على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن النظام الوطني لإعادة الإدماج مع تواصل سير العملية.

105 - وإضافة إلى الصعوبات الحتمية الملازمة لعمليات الانتقال من مرحلة النزاع المصحوب بالعنف إلى مرحلة السلام، ستجد كولومبيا نفسها منغمكة في الأشهر المقبلة في حملة سياسية في ظل بيئة معقدة بسبب جائحة كوفيد-19. وتستدعي هذه الظروف غير المسبوقة من جميع الجهات السياسية والمجتمع الكولومبي ككل أن يستعينوا بالحوار والوسائل الديمقراطية في حلّ خلافاتهم حتى تحافظ البلاد على المكاسب التي تحققت في عام 2018 عندما جرت أكثر الانتخابات سلمية وشمولاً للجميع منذ عقود. وفي هذا السياق، يبدو أن اعتماد السياسة العامة المتعلقة بالمصالحة والتعايش وعدم الوصم سيكون هاماً، كما أن اجتماع مجالس السلام والمصالحة بانتظام وإنجازها عملها بفعالية على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي من شأنه أن يكون حاسماً في تنفيذ الموائيق السياسية وفي تهيئة جو من الثقة والتسامح في ظل تزايد الاستقطاب.

106 - وسيكون عام 2021 عاما حاسماً فيما يتعلق بعمل نظام العدالة الانتقالية في كولومبيا. والنقد المحرز في تسليط الضوء على فصول مؤلمة من النزاع المسلح يدعوني للتفاؤل. ولكي تتجسّد عملية إعمال حقوق الضحايا وإرساء أسس المصالحة، من الضروري أن يسرد المقاتلون السابقون وأفراد قوات الأمن العام والأطراف الأخرى في النزاع، باستفاضة وصدق، تفاصيل الجرائم المرتكبة، وأن يعترفوا بمسؤولياتهم وبُسهّموا في جبر الضرر. ومن الضروري أيضاً أن تحترم جميع الجهات استقلال الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام حتى يتمكن من مواصلة عمله؛ وأن يتعاون من يمكنهم تقديم معلومات عن أماكن وجود المفقودين مع الوحدة الخاصة للبحث عن الأشخاص الذين هم في عداد المفقودين. وفي الوقت الذي تعمل فيه لجنة تقصي الحقائق دون كلل على إعداد تقريرها النهائي، من البالغ الأهمية كذلك أن يُقدّم إليها المجتمع الكولومبي دعمه الكامل. وأؤكد مرة أخرى دعم الأمم المتحدة القوي للعناصر الثلاثة للنظام الشامل، لا سيما وأنها لا تواجه التحديات المرتبطة بولاياتها المعقدة فحسب، بل تواجه أيضاً أعمال الجهات المسلحة غير القانونية التي تعرقل عملها الأساسي والتي أُدينها إدانة شديدة.

- 107 - وتتوقف احتمالات تحقيق سلام مستدام ودائم في المجتمعات الخارجة من النزاع على متانة المكاسب التي تحققت في المراحل الأولى من العملية الانتقالية. وبحلول نهاية هذا العام، سيكون قد مرّ ثلث المهلة الزمنية المتوخى أن يتم فيها التنفيذ الشامل للاتفاق النهائي. وإني على ثقة من أن أسس عملية السلام في كولومبيا ستكون من القوة بحيث تتمكن من الصمود أمام التحديات بفضل التزام الأطراف، والانخراط الفعال للمجتمع الكولومبي، والدعم الثابت من المجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة.
- 108 - وفي الختام، أعتزم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لجميع أفراد بعثة التحقق بقيادة ممثلي الخاص لبقائهم متفانين في عملهم خلال فترة حافلة بالتحديات.

خريطة

